العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الخميس 2026/09/17 - 05 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13916
Thursday 17/09/2026
49th Year, Issue 13916
www.alarab.co.uk

واشنطن تفاوض الحوثيين بعد سقوط الساحل

في الوقت الذي تطلب فيه الرياض مساعدة عسكرية من حليفها الأميركي في مواجهة الحوثيين، تفتح واشنطن قناة تفاوضية مع الجماعة نفسها

مسقط - لم تنتظر واشنطن استقرار الخريطة الجديدة في اليمن حتى تفتح قناة مباشرة مع الحوثيين. فبعد أيام فقط من سيطرة الجماعة المدعومة من إيران على كامل الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر، بما في ذلك ميناء المخا وجزيرة ميون ذات الموقع الاستراتيجي عند مدخل باب المندب، التقى مسؤولون أميركيون ممثلين عن الحوثيين في اجتماع سري بالعاصمة العمانية مسقط، في خطوة تعكس حجم التحول الذي فرضه التقدم الميداني للجماعة على الحسابات الأميركية.

الاجتماع، الذي لم تعلنه واشنطن أو مسقط رسمياً، جاء بترتيب عماني وفق مصادر تحدثت لرويترز، وفي السفارة الأميركية بمسقط بحسب ثلاثة من المصادر الخمسة التي كشفت عن اللقاء. وبينما لم تؤكد وزارة الخارجية الأميركية الاجتماع، أعادت التأكيد على التزام واشنطن بأمن الملاحة في البحر الأحمر. لكن أهمية الخطوة تتجاوز مكان الاجتماع أو طبيعته السرية، لأنها تأتي بعد تغير ميداني جعل الحوثيين يملكون ورقة جغرافية جديدة على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم.

سقوط الساحل نقل الحوثيين من طرف تحاول قوى دولية احتواءه إلى طرف باتت واشنطن مضطرة إلى محاورته

لم يعد الحوثيون في هذه المعادلة قوة تسيطر على مناطق واسعة من شمال اليمن فحسب، بل باتوا يمتلكون حضوراً متصلاً على ساحل البحر الأحمر، مع اقترابهم من باب المندب. وقد اعتبرت تقارير وتحليلات عسكرية أن السيطرة على الساحل والجزر القريبة من المضيق تمنح الجماعة قدرة أكبر على الضغط على حركة الملاحة وتهديد مصالح إقليمية ودولية، في وقت تتعرض فيه المنطقة أصلاً لاضطرابات حادة بسبب الحرب الأوسع مع إيران.

الوضع العسكري يغير المعادلة السياسية

وهذا ما يجعل توقيت الاتصال الأميركي لافتاً. فواشنطن لم تفتح القناة في مرحلة كان الحوثيون فيها محاصرين أو يتراجعون، وإنما بعد أن حققوا مكسباً ميدانياً كبيراً أطاح بالقوات المدعومة من السعودية على الساحل. ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة الاجتماع باعتباره محاولة أميركية لفهم حدود القوة الجديدة التي فرضها الحوثيون، وخصوصاً ما إذا كان يمكن فصل أمن الملاحة عن الصراع المباشر بين الجماعة والسعودية.

وتزداد حساسية المسألة بالنسبة إلى الرياض. فالسعودية تخوض في الوقت نفسه مواجهة مباشرة مع الحوثيين، الذين صعّدوا هجماتهم على مدن وأهداف ومنشآت للطاقة السعودية. وفي الأيام الأخيرة طلب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان دعماً عسكرياً أميركياً مباشراً ضد الحوثيين، لكن إدارة الرئيس دونالد ترامب لم توافق على شن ضربات أميركية مباشرة، مكتفية بدعم استخباراتي ومساعدة في الاستهداف. كما التقى بن سلمان قائد القيادة المركزية الأميركية في جدة لبحث التصعيد.

هنا تظهر المفارقة التي قد تكون الأكثر حساسية في العلاقة الأميركية السعودية: في الوقت الذي تطلب فيه الرياض مساعدة عسكرية من حليفها الأميركي في مواجهة الحوثيين، تفتح واشنطن قناة تفاوضية مع الجماعة نفسها. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة تخلت عن السعودية أو قبلت بمكاسب الحوثيين، لكنه يبعث برسالة مفادها أن واشنطن تضع حماية مصالحها، وفي مقدمتها أمن الملاحة ومنع اتساع الحرب، ضمن حساباتها الخاصة حتى عندما لا تتطابق بالكامل مع الأولويات السعودية.

واللافت أن المصادر التي تحدثت عن اجتماع مسقط أفادت بأن الحوثيين تعهدوا بعدم استهداف السفن الأميركية أو الإسرائيلية والالتزام بوقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في مايو/أيار 2025، لكنهم أبقوا على حقهم في مهاجمة السفن السعودية. وإذا صحت هذه التفاصيل، فإنها تكشف أن الجماعة نفسها تميز بين مصالح واشنطن والصراع المفتوح مع الرياض، وهو ما يمنح المحادثات بعداً شديد الحساسية بالنسبة إلى السعودية.

فواشنطن قد تجد مصلحة في ترتيب تفاهم محدود مع الحوثيين يحمي السفن الأميركية ويخفض مخاطر التصعيد في البحر الأحمر، من دون أن يعني ذلك إنهاء الحرب السعودية الحوثية. لكن مثل هذا المسار، إذا تطور، سيضع الرياض أمام سؤال صعب حول طبيعة الضمانات التي تستطيع الحصول عليها من حليفها الأميركي، وحول ما إذا كان الأمن السعودي سيظل جزءاً مركزياً من أي تفاهم أميركي مع الحوثيين أم سيتحول إلى ملف منفصل.

ويأتي ذلك في ظرف لا تبدو فيه السعودية قادرة على تجاهل التطورات الجغرافية الجديدة. فقد أدى تقدم الحوثيين على الساحل إلى زيادة الضغط على طرق تصدير النفط السعودية، بالتزامن مع تعرض خط أنابيب الشرق والغرب لهجوم أدى إلى تعطله مؤقتاً.

استهداف مكة: الحوثيون يقتربون من الخط الأحمر

الرياض - لم يعد التصعيد الحوثي ضد السعودية محصورا في الحدود الجنوبية أو المنشآت العسكرية والنفطية. فاعتراض الدفاعات السعودية مسيرة قالت الرياض إنها تابعة للحوثيين جنوب مكة، قبل دخولها المجال الجوي المحظور فوق المدينة المقدسة، يفتح فصلا أكثر حساسية في المواجهة، ويضع أمن الحرمين الشريفين في قلب معادلة التصعيد. وبينما تنفي الجماعة استهداف مكة، فإن مجرد وصول مسيرة إلى هذه المنطقة، وفقا للرواية السعودية، يكشف اتساع نطاق التهديد ويضع الطرفين أمام اختبار جديد لقواعد الاشتباك.

وقال المتحدث باسم التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن تركي المالكي إن الدفاعات الجوية دمرت مساء الثلاثاء المسيرة قبل دخولها المجال الجوي المحظور، مشيرا إلى أن هذه كانت المحاولة الثانية التي تقول الرياض إنها استهدفت مكة، بعد إطلاق صاروخ باليستي باتجاهها في يوليو 2017. وأضاف أن «أمن الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن خط أحمر»، متوعدا باتخاذ إجراءات رادعة. في المقابل، نفى مسؤولون حوثيون استهداف المدينة ووصفوا الاتهامات السعودية بأنها غير صحيحة.

وتكتسب الحادثة أهميتها من موقعها في سياق أوسع من الهجمات الحوثية على السعودية خلال الأسبوع الأخير. فقد تعرضت مدن ومنشآت سعودية لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة، في وقت تقول فيه الرياض إن جماعة موالية لإيران في العراق تقف وراء هجوم آخر ألحق أضرارا بخط أنابيب النفط شرق-غرب. ومع اتساع دائرة الاستهداف، لم تعد الجغرافيا السعودية تبدو بالنسبة إلى الحوثيين مساحة محدودة بالمنطقة الحدودية، بل باتت الهجمات تمتد إلى العمق وإلى أهداف ذات حساسية اقتصادية وأمنية متزايدة.

الهجوم على قاعدة عسكرية يمكن إدراجه في سياق الصراع المباشر، لكن الاقتراب من مكة يضع المواجهة في منطقة حساسة

وهنا تبدو مكة مختلفة عن بقية الأهداف. فالهجوم على قاعدة عسكرية أو منشأة نفطية يمكن إدراجه في سياق الصراع العسكري المباشر، لكن اقتراب مسيرة من المدينة المقدسة يضع المواجهة في منطقة ذات حساسية دينية وسياسية استثنائية. ولذلك لم يتعامل البيان السعودي مع الواقعة باعتبارها مجرد اعتراض جوي، بل ربطها مباشرة بأمن الحرمين، معلنا أن هذا الأمن «خط أحمر».

ولا يعني ذلك أن الحوثيين تعمدوا بالفعل استهداف مكة، في ظل نفيهم لذلك، ولا أن المسيرة كانت ستتمكن من دخول المجال الجوي للمدينة لو لم تعترضها الدفاعات. لكن المسافة التي قطعتها المسيرة قبل اعتراضها تصبح في حد ذاتها جزءا من المشكلة. فكلما ابتعدت الهجمات عن الحدود واقتربت من المدن والمناطق ذات الحساسية العالية، ازدادت احتمالات سوء الحساب، وارتفعت مخاطر انتقال المواجهة إلى مستوى يصعب معه التحكم في مسارها.

ويأتي ذلك في وقت حقق فيه الحوثيون مكاسب ميدانية على الساحل الغربي لليمن، وسيطروا على مناطق جديدة قرب البحر الأحمر وباتوا أقرب إلى باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية العالمية. وتقول تقارير إن التقدم الحوثي على الساحل يفرض ضغوطا إضافية على طرق التجارة والطاقة، خصوصا أن السعودية تعتمد على البحر الأحمر وخط الأنابيب شرق-غرب لتجاوز بعض مخاطر مضيق هرمز.

وتضع هذه التطورات أيضا الحليف الأميركي أمام اختبار. فقد طلب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان دعما عسكريا من واشنطن، لكن المساعدة الأميركية المعلنة حتى الآن اقتصرت على الدعم الاستخباراتي، فيما لم تنخرط الولايات المتحدة مباشرة في ضرب الحوثيين. ويأتي ذلك بينما تتعرض السعودية لضغوط متزامنة على أمنها ومنشآتها النفطية وطرق تصديرها.

ولا تبدو الرياض راغبة في ترك حادثة قرب مكة بلا رسالة ردع، خصوصا أن تكرار محاولات الاقتراب من المدينة قد يفرض عليها رفع كلفة الرد على الحوثيين. لكن أي رد واسع بدوره يمكن أن يدفع الجماعة إلى توسيع الهجمات، بما في ذلك ضد منشآت الطاقة والموانئ والملاحة، وهو ما يجعل المملكة أمام معادلة دقيقة بين استعادة الردع وتجنب حرب أوسع.

تقرأون في العدد

- النفط الليبي بين الحماية والابتزاز — ص2
- تونس لا تنهض دفعة واحدة... لكنها تتحرك — ص3
- محمد حسين طلبي.. سفير الثقافة الجزائرية في الخليج — ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

كيف نبني إقليماً قادراً على حماية مصالحه؟

اللقاء الذي جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في القاهرة، لا ينبغي أن يُقرأ فقط باعتباره محطة جديدة في العلاقات المصرية السعودية، بل باعتباره مؤشراً على تحوّل مهم في طريقة مقاربة الأمن العربي: من التعامل مع التهديدات باعتبارها أزمات منفصلة، إلى النظر إليها باعتبارها حلقات مترابطة في منظومة أمن إقليمي واحدة.

أهمية اللقاء تتضاعف لأن البحر الأحمر وباب المندب لم يعودا يواجهان خطراً نظرياً. فالتصعيد في اليمن، والتقدم الحوثي على الساحل المطل على البحر الأحمر، والسيطرة على مواقع وجزر قريبة من باب المندب، بالتوازي مع الهجمات التي تستهدف السعودية ومنشآتها الحيوية، أعاد وضع الأمن البحري في قلب الحسابات الإقليمية والدولية. وفي الوقت نفسه، فإن أي اضطراب طويل في هذه المنطقة لا يبقى محصوراً بين الرياض والقاهرة وصنعاء، بل يمتد سريعاً إلى أسعار الطاقة، وكلفة التأمين والنقل، وسلاسل الإمداد، وحركة التجارة عبر قناة السويس.

من هنا يمكن فهم دلالة تأكيد السيسي والأمير محمد بن سلمان على ضرورة ضمان حرية الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب وفي البحر الأحمر. الرسالة الأهم ليست عسكرية بالضرورة، وإنما إستراتيجية: أمن هذه الممرات لا يمكن أن يظل رهينة لتطورات ظرفية أو أن يُترك بالكامل للقوى الدولية كي تدير أزماته كلما ارتفع منسوب التوتر.

وهنا تظهر مصر والسعودية بوصفهما دولتين تلتقي مصالحهما الجغرافية والإستراتيجية بصورة يصعب فصلها. السعودية تنظر إلى البحر الأحمر باعتباره أحد مسارات أمنها الاقتصادي. ومصر تنظر إلى البحر الأحمر وباب المندب من زاوية ترتبط مباشرة بأمن قناة السويس ومكانتها في الاقتصاد المصري. ولذلك فإن ما يحدث جنوب البحر الأحمر لا يمكن أن يكون شأناً بعيداً عن القاهرة، كما أن ما يحدث على امتداد الساحل الغربي للسعودية لا يمكن أن يكون منفصلاً عن الحسابات الاستراتيجية للرياض.

لقد أظهرت التطورات الأخيرة أن معركة الممرات البحرية لم تعد معركة سفن فقط. إنها معركة على قدرة الدول على الحفاظ على بدائلها الاستراتيجية وعلى استمرار حركة الاقتصاد حتى في ظل الأزمات.

وهذا تحديداً ما يمنح التنسيق المصري السعودي معنى يتجاوز الأزمة الراهنة. فالقضية ليست فقط كيف تُحمى سفينة تجارية من هجوم، وإنما كيف تُبنى بيئة إقليمية تجعل استهداف طرق التجارة أكثر كلفة.

هذا الاتجاه ليس جديداً تماماً في العلاقة المصرية السعودية، وإنما يمثل تطويراً لمسار سابق. فقد أكدت القاهرة والرياض في مناسبات سابقة أن أمن الخليج والبحر الأحمر يرتبط بالأمن العربي الأوسع، كما وقّعت مصر والسعودية في سبتمبر 2025 بروتوكول تعاون لدعم الأمن البحري الإقليمي. وفي بيانات سابقة شددت القاهرة والرياض على أن أمن البحر الأحمر وحرية الملاحة فيه يرتبطان بالتجارة الإقليمية والدولية.

الجديد اليوم هو أن الظروف الإقليمية تدفع هذا التعاون إلى مستوى أكثر إلحاحاً. فالممرات البحرية باتت تتأثر في الوقت نفسه بتوترات متعددة تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر. وإذا كان مضيق هرمز يمثل بوابة رئيسية للطاقة، فإن باب المندب يمثل حلقة الوصل بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس.

وهذا ما يجعل قناة السويس جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي لا مجرد أصل اقتصادي مصري.

من هذه الزاوية، تصبح الشراكة المصرية السعودية ذات بعد دولي أيضاً. فحين تتفق دولتان عربيتان مركزيتان على أن حرية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب مصلحة إقليمية ودولية، فإنهما لا تدافعان عن مصالحهما الوطنية فقط، بل تضعان نفسيهما في موقع الشريك في صياغة الأمن البحري العالمي. وهذه نقطة مهمة في علاقة العالم العربي بالقوى الكبرى التي طالما تعاملت مع المنطقة من خلال معادلة الحماية الخارجية مقابل الأمن المحلي.

المرحلة المقبلة يمكن أن تفتح الباب أمام تصور أكثر تطوراً: شبكة عربية للأمن البحري لا تقوم بالضرورة على إنشاء تحالف عسكري جديد، وإنما على تنسيق المعلومات، والإنذار المبكر، وحماية الموانئ والمنشآت الحيوية، وتبادل الخبرات، ورفع كفاءة خفر السواحل، وتطوير آليات الاستجابة للأزمات. ويمكن أن تمتد هذه المنظومة، بصورة تدريجية، من البحر الأحمر إلى خليج عدن والخليج العربي، بما يجعل الأمن البحري أحد المجالات العملية التي يمكن أن يتجسد فيها مفهوم الأمن العربي المشترك.

القاهرة والرياض تملكان، بحكم الموقع والقدرات والمصالح، مقومات للقيام بدور مهم في مثل هذا المسار. لكن الأهم أن هذا التعاون لا يحتاج إلى أن يتحول إلى مشروع مواجهة مع أحد حتى يكون فعالاً. على العكس، قوته يمكن أن تأتي من وضوح الهدف: حماية الملاحة، احترام سيادة الدول، دعم الاستقرار، وتوفير بيئة آمنة للتجارة والطاقة. هذه الأهداف تمنح أي ترتيبات إقليمية محتملة شرعية أوسع، وتسمح لها بأن تكون جزءاً من منظومة الأمن البحري الدولي لا منافساً لها.

الرسالة الأهم ليست عسكرية وإنما إستراتيجية: أمن الممرات لا يمكن أن يظل رهينة لتطورات ظرفية أو أن يُترك للقوى الدولية

وفي هذا السياق، فإن دعم المسار السياسي في اليمن يصبح مكملاً للأمن البحري وليس بديلاً عنه. فالممرات البحرية لا يمكن أن تستقر بصورة دائمة إذا بقيت البيئة السياسية والأمنية على شاطئها في حالة انهيار.

وهذه ربما تكون أهم نقطة في التحول الذي يمكن أن تقوده القاهرة والرياض: الانتقال من مفهوم "حماية الممر" إلى مفهوم "حماية البيئة الإقليمية التي تجعل الممر آمناً". فالقطعة البحرية لا تعيش منفصلة عن محيطها. وإذا كان باب المندب معرضاً للاضطراب بسبب الحرب في اليمن، فإن معالجة الحرب نفسها تصبح جزءاً من حماية باب المندب. وإذا كانت منشآت الطاقة السعودية عرضة لهجمات عابرة للحدود، فإن أمن الطاقة لا يمكن فصله عن أمن الدول والمجتمعات المحيطة.

ومن هنا يمكن أن تتطور الشراكة المصرية السعودية إلى نموذج عربي أكثر اتساعاً، تنضم إليه الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وفق ترتيبات تحترم اختلاف مصالحها وسياساتها. فالأمن الجماعي لا يعني بالضرورة تطابقاً سياسياً كاملاً، وإنما يعني الاتفاق على المصالح الأساسية التي لا ينبغي أن تصبح رهينة للصراعات: حرية الملاحة، سلامة السفن، أمن الموانئ، حماية الطاقة، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الخميس 2026/09/17
السنة 49 العدد 13916

النفط الليبي بين الحماية والابتزاز

حماية المنشآت النفطية يجب ألا تكون امتيازاً تفاوضياً، ولا وظيفة قابلة للتحول إلى ورقة سياسية، بل مسؤولية مؤسسية محددة

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

هناك أشياء لا يُفترض أن تكون موضع تفاوض. أمن المنشآت السيادية واحد منها، والنفط في ليبيا هو أكثر هذه المنشآت سيادية وحساسية، ليس لأنه مورد اقتصادي مهم فحسب، بل لأنه العمود الفقري الذي تقوم عليه مالية الدولة وقدرتها على الإنفاق واستيراد السلع وتمويل المؤسسات ودفع الرواتب. لذلك تبدو المفارقة الليبية الأخيرة شديدة الدلالة: الجهة التي يفترض أن تحمي النفط يمكن أن تصبح، في لحظة ما، قادرة على تعطيله. عندها لا يعود السؤال متعلقاً بصمام أُغلق أو إنتاج توقف، وإنما يصبح أكثر صعوبة: من يملك في ليبيا القدرة الفعلية على اتخاذ القرار في مورد يفترض أنه ملك للدولة كلها؟

> الدولة الحديثة لا تُقاس فقط بامتلاكها الموارد وإنما بقدرتها على التحكم في كيفية إنتاج هذه الموارد وتوزيعها وحمايتها

هذه هي المشكلة الحقيقية التي تكشفها أزمة حرس المنشآت النفطية. فمنذ عام 2011، اعتاد النفط الليبي أن يكون في قلب الصراع السياسي والأمني. أُغلقت الحقول والموانئ، وتوقفت الصادرات، واستُخدمت المنشآت النفطية في مرات عديدة كورقة ضغط للحصول على مطالب سياسية أو مالية أو جهوية. لكن انتقال القدرة على التعطيل إلى داخل جهاز يفترض أن تكون مهمته الأساسية حماية المنشآت يضيف طبقة جديدة إلى الأزمة. فحين يصبح الحارس قادراً على إغلاق البوابة التي يحرسها، تتغير طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسساتها الأمنية: لم تعد المؤسسة الأمنية تنفذ القرار، بل أصبحت تملك جزءاً من القرار بحكم قدرتها على تعطيل المورد الذي يقوم عليه الاقتصاد.

وهنا تكمن خطورة المسألة. الدولة الحديثة لا تُقاس فقط بامتلاكها الموارد، وإنما بقدرتها على التحكم في كيفية إنتاج هذه الموارد وتوزيعها وحمايتها. وإذا كانت الدولة تمتلك النفط على الورق، لكنها لا تستطيع ضمان استمرار تدفقه من الحقول إلى الموانئ، فإن سيادتها الاقتصادية تصبح منقوصة. قد يكون العلم مرفوعاً فوق المنشأة، وقد تكون المؤسسة الوطنية للنفط هي الجهة الرسمية التي تدير القطاع، لكن القوة الحقيقية تكون في مكان آخر: عند النقطة التي يستطيع فيها شخص أو جهاز أو تشكيل مسلح أن يوقف الإنتاج.

المشكلة، إذن، ليست في وجود خلاف إداري حول الجهة التي تتبع لها قوة حماية المنشآت. مثل هذه الخلافات يمكن حلها بقرار واضح أو تشريع أو ترتيبات مؤسسية. المشكلة تبدأ عندما يصبح غموض التبعية نفسه مصدراً للقوة. فعندما لا تكون العلاقة بين المؤسسة الوطنية للنفط والجهة الأمنية المكلفة بالحماية محددة بصورة لا لبس فيها، وعندما تتداخل صلاحيات وزارة الدفاع أو السلطات التنفيذية مع إدارة المنشآت النفطية، يصبح الفراغ المؤسسي مساحة تفاوضية. وفي السياسة الليبية، الفراغ لا يبقى فراغاً طويلاً؛ غالباً ما يملؤه صاحب القوة على الأرض.

وهذا هو أحد الدروس القاسية التي تركتها السنوات الماضية. فالمؤسسات لا تنهار دائماً عندما تُلغى. أحياناً تنهار عندما تبقى موجودة بأسمائها، لكن تتوزع صلاحياتها الفعلية بين مراكز قوة متعددة. يصبح هناك وزير، ومؤسسة، وجهاز أمني، وسلطة تنفيذية، وقيادة محلية، لكن لا توجد جهة واحدة تستطيع أن تقول بوضوح: هذا القرار لي، وهذه المنشأة تحت مسؤوليتي، وهذا المورد لا يجوز تعطيله إلا وفق القانون.

في هذه البيئة، يمكن للصمام أن يصبح أقوى من القرار الرسمي. وهذه ليست استعارة أدبية بقدر ما هي وصف لمشكلة دولة. فإذا كان بإمكان قوة ميدانية صغيرة أن توقف جزءاً من الإنتاج، فإن قيمة التوقيع الإداري تنخفض بقدر ما ترتفع قيمة القدرة على الإغلاق. وفي الاقتصاد النفطي، هذه معادلة خطرة للغاية، لأن النفط لا يحتاج إلى قوة كبيرة لتعطيله؛ يكفي أحياناً أن يتوقف تدفقه في نقطة واحدة حتى تبدأ آثار التوقف في الظهور على بقية السلسلة.

وتزداد حساسية هذه المعادلة لأن النفط في ليبيا ليس قطاعاً اقتصادياً عادياً. إنه المصدر الأساسي للإيرادات العامة والعملات الأجنبية، ولذلك فإن أي اضطراب في الإنتاج أو التصدير لا يبقى محصوراً في ميزانية المؤسسة الوطنية للنفط. إنه ينتقل إلى الموازنة العامة، وإلى الإنفاق الحكومي، وإلى قدرة الدولة على تمويل الخدمات، وإلى سعر الصرف، وإلى الواردات، وإلى ثقة الشركات الأجنبية التي تحتاج قبل كل شيء إلى بيئة تستطيع فيها التخطيط للإنتاج والاستثمار لسنوات، لا إلى منشآت يمكن أن تصبح رهينة لخلاف سياسي أو أمني في أي لحظة.

لهذا السبب فإن كلفة الإغلاق النفطي أكبر من قيمة البراميل التي لم تُنتج. هناك كلفة مباشرة تتمثل في فقدان الإنتاج والإيرادات، لكن هناك كلفة أخرى أقل ظهوراً وأكثر خطورة: كلفة عدم اليقين. المستثمر لا يسأل فقط عن حجم الاحتياطيات النفطية أو جودة الخام الليبي. يسأل أيضاً: من يضمن استمرار الإنتاج؟ من يحمي المنشأة؟ من يملك قرار التصدير؟ ماذا يحدث إذا تغيرت موازين القوى في المنطقة التي يوجد فيها الحقل؟ وهل العقد الذي أبرمته المؤسسة الرسمية قادر فعلاً على حمايتي عندما تبدأ أزمة سياسية؟

هذه الأسئلة هي التي تحدد في النهاية ما إذا كان البلد قادراً على تحويل ثروته الطبيعية إلى تنمية مستدامة أم سيظل أسير اقتصاد الأزمات.

والمفارقة أن ليبيا لا تعاني من نقص في الموارد. إنها تعاني من صعوبة تحويل الموارد إلى استقرار. النفط موجود، والطلب العالمي موجود، والبنية الأساسية التي تسمح بالإنتاج والتصدير موجودة بدرجات متفاوتة، والخبرة الفنية الليبية موجودة. لكن الحلقة الأضعف هي البيئة المؤسسية التي يفترض أن تجعل هذه العناصر تعمل معاً. ولذلك فإن كل أزمة نفطية تبدو في ظاهرها مشكلة إنتاج، بينما تكشف في العمق مشكلة دولة.

وإذا كانت مطالب حرس المنشآت النفطية تتعلق بحقوق أو أوضاع مالية أو مهنية مشروعة، فإن ذلك لا يلغي هذه الحقيقة. الدولة الجادة لا تفترض أن كل مطالب العاملين في مؤسساتها غير مشروعة، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح بتحويل مورد سيادي إلى أداة ضغط. هناك فارق كبير بين التفاوض وبين تعطيل الإنتاج. الأول جزء من عمل الدولة، والثاني يضع الاقتصاد كله في موقع الخطر.

وهنا تحتاج ليبيا إلى إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والنفط. حماية المنشآت النفطية يجب ألا تكون امتيازاً تفاوضياً، ولا وظيفة قابلة للتحول إلى ورقة سياسية، بل مسؤولية مؤسسية محددة تخضع لسلسلة قيادة واضحة، وتمويلاً معروفاً، وقواعد استخدام للقوة، وآليات محاسبة لا تتغير بتغير الحكومات أو موازين القوى.

وهذا لا يعني إخراج الأمن من قطاع النفط، بل يعني العكس تماماً: جعل الأمن أكثر مهنية وأقل سياسية. فكلما كان جهاز الحماية تابعاً لمؤسسة واضحة، وميزانيته محددة، ومهامه معروفة، ومسؤوليته القانونية مباشرة، تقل قدرته على التحول إلى طرف في النزاع. أما حين يبقى في منطقة رمادية بين المؤسسات العسكرية والتنفيذية والنفطية، فإن الغموض يصبح جزءاً من المشكلة.

وتحتاج ليبيا، في هذا السياق، إلى قاعدة بسيطة لكنها جوهرية: من يدير النفط يجب أن يكون واضحاً، ومن يحميه يجب أن يكون واضحاً، ومن يمول الحماية يجب أن يكون واضحاً، ومن يحاسب عند تعطيل الإنتاج يجب أن يكون واضحاً أيضاً. لا يمكن بناء صناعة نفط مستقرة على تعدد السلطات وتداخل الصلاحيات.

وقد يكون من المفيد النظر إلى الأزمة الحالية باعتبارها فرصة لإصلاح هذه العلاقة بدلاً من التعامل معها كحلقة جديدة من مسلسل الإغلاقات. فكل أزمة تكشف نقطة ضعف. وإذا كانت هذه الأزمة قد أظهرت أن جهاز الحماية يمكن أن يتحول إلى مركز ضغط، فإن الاستجابة الذكية ليست فقط إعادة فتح الصمام، بل إصلاح النظام الذي سمح للصمام بأن يصبح أداة تفاوض.

وهنا تبرز أهمية المؤسسة الوطنية للنفط باعتبارها مؤسسة سيادية ينبغي أن تكون قراراتها التشغيلية بعيدة عن التجاذبات المسلحة والسياسية. لا يعني ذلك أن المؤسسة تعمل في فراغ سياسي؛ فالنفط جزء من السياسة العامة للدولة، لكن إنتاجه وتصديره يحتاجان إلى قواعد مهنية مستقرة. المستثمرون والشركاء الدوليون لا يستطيعون التعامل مع قطاع تكون فيه الحدود بين القرار التجاري والقرار الأمني والقرار السياسي قابلة للتبدل من أزمة إلى أخرى.

كما أن الإصلاح لا ينبغي أن يقتصر على طرابلس أو على مقر المؤسسة. فحقول النفط وموانئ التصدير موزعة جغرافياً، وبعضها يوجد في مناطق ظلت تشعر منذ سنوات بأن عوائد الثروة الوطنية لا تعكس بالضرورة حجم مساهمتها في إنتاجها. ولذلك فإن بناء منظومة حماية مستقرة يحتاج أيضاً إلى معالجة جذور التوتر المحلي حول توزيع الموارد والتنمية والتمثيل. الأمن وحده يستطيع حماية المنشآت لبعض الوقت؛ أما الشرعية الاقتصادية والاجتماعية فهي التي تجعل حمايتها مستدامة.

أزمة مؤسسية تكشف هشاشة الدولة

الصين تصنع «هرمزاً رقمياً» داخل أميركا

البنية التحتية الأميركية تتحول إلى نقطة اختناق جديدة في صراع القوى الكبرى

بكين - لم تعد نقاط الاختناق التي يخشاها الاقتصاد العالمي موجودة فقط في مضيق هرمز أو باب المندب. ففي الجغرافيا التقليدية يكفي أن تسيطر قوة ما على ممر بحري أو تهدده حتى تتمكن من التأثير في حركة التجارة والطاقة، لكن الحرب الحديثة تفتح باباً أكثر تعقيداً: تحويل الشبكات الرقمية التي تدير المدن والموانئ ومحطات الكهرباء والمياه إلى نقاط اختناق لا تُرى بالعين ولا تحتاج إلى سفن حربية لإغلاقها.

هذا هو جوهر التحذير الذي تطرحه آن نيوبيرغر، نائبة مستشار الأمن القومي الأميركي السابقة، في مقال نشرته مجلة «فورين أفيرز» تحت عنوان «الطريقة الصينية الجديدة للحرب السيبرانية»، حيث تتحدث عن إمكانية استخدام بكين لنقاط اختناق رقمية تمنحها قدرة على إحداث اضطرابات في بنى تحتية حيوية من دون اللجوء إلى هجوم عسكري تقليدي.

وبهذا المعنى، لا يصبح السؤال فقط كيف تستطيع الصين استخدام قوتها الاقتصادية أو التجارية للضغط على الولايات المتحدة، وإنما كيف يمكن أن تتحول البنية التحتية الأميركية نفسها إلى ساحة صراع، بحيث يصبح الوصول إلى شبكة كهرباء أو منشأة مياه أو نظام اتصالات شبيهاً، من حيث التأثير الاستراتيجي، بالوصول إلى ممر بحري حيوي.

تكمن أهمية الفكرة في أنها تغير تعريف «نقطة الاختناق». فهرمز وباب المندب نقطتان جغرافيتان واضحتان، يمكن تحديدهما على الخريطة ومراقبة السفن الداخلة والخارجة منهما. أما نقطة الاختناق الرقمية فقد تكون خادماً، أو شبكة تشغيل، أو نظام تحكم في محطة كهرباء، أو منظومة اتصالات في منشأة بعيدة عن مركز القرار السياسي.

وتقول وكالات أميركية للأمن السيبراني، بينها وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية «CISA» ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن القومي، إن نشاط مجموعة «فولت تايفون» المرتبطة بالصين طال شبكات من قطاعات الاتصالات والطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي في الولايات المتحدة وأقاليمها. والأهم أن التقييم الأميركي يقول إن طبيعة هذا النشاط لا تبدو شبيهة بالتجسس التقليدي فقط، وإن المجموعة سعت إلى التموضع داخل شبكات يمكن أن تتيح لاحقاً تعطيل وظائف تشغيلية في قطاعات حيوية.

وإذا كانت السفينة في هرمز تحتاج إلى ممر بحري حتى تصل إلى وجهتها، فإن المدينة الحديثة تحتاج إلى شبكات رقمية حتى تعمل بصورة طبيعية. ولذلك فإن تعطيل تلك الشبكات، ولو بصورة مؤقتة، يمكن أن ينعكس على الخدمات اليومية والاقتصاد وسلاسل الإمداد وربما على قدرة الدولة على تعبئة مواردها في وقت الأزمة.

تمنح الحرب السيبرانية ميزة إضافية تتمثل في صعوبة رؤية لحظة بدء الهجوم. ففي الحرب التقليدية يمكن رصد إطلاق الصواريخ أو تحرك القوات، بينما يمكن أن يبدأ الهجوم السيبراني بوجود صامت داخل شبكة لأسابيع أو أشهر قبل استخدام الوصول المتاح لتنفيذ عملية تخريبية.

> دلالة «هرمز الرقمي»: الاختناق الاستراتيجي لم يعد يحتاج إلى جغرافيا؛ يكفي أن يكون هناك نظام لا يستطيع الاقتصاد الحديث الاستغناء عنه

وتشير التقييمات الأميركية إلى أن «فولت تايفون» اعتمدت أساليب تسمح لها بالتخفي داخل الأنظمة المستهدفة والاستفادة من حسابات وأدوات موجودة أصلاً في الشبكات، بما يصعب اكتشاف النشاط في مراحله المبكرة.

وهنا تظهر أهمية مفهوم «التمركز المسبق». فالقوة التي تريد استخدام هرمز لا تحتاج إلى إغلاقه طوال الوقت؛ يكفي أن تكون قادرة على تهديده عند الحاجة. وبالمثل، فإن وجود خصم داخل شبكة حيوية قد لا يعني أن الهجوم سيقع فوراً، لكنه يمنحه خياراً استراتيجياً يمكن تفعيله عندما تتغير ظروف الصراع.

وهذا التحول يفرض على الولايات المتحدة وحلفائها التعامل مع الاختراق ليس باعتباره حادثاً تقنياً، وإنما باعتباره جزءاً من حسابات الردع والحرب.

يزداد هذا الخطر تعقيداً مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى المجال السيبراني. فالأمر لا يتعلق فقط بقدرة الآلة على تنفيذ الهجوم، وإنما بإمكان استخدامها لتسريع اكتشاف الثغرات وتحليل كميات هائلة من البيانات وأتمتة مراحل كانت تحتاج في السابق إلى عدد كبير من الخبراء.

وتظهر مؤشرات حديثة على أن الذكاء الاصطناعي بدأ بالفعل يدخل في عمليات سيبرانية أكثر تعقيداً. فقد أعلنت شركة «أنثروبيك» في سبتمبر عن إساءة استخدام نماذجها في عمليات سيبرانية، بينما حذرت تقارير حديثة من أن أدوات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تجعل اكتشاف نقاط الضعف في شبكات الطاقة أكثر سرعة وتخفض الكلفة بالنسبة إلى المهاجمين.

المشكلة هنا أن المدافع يحتاج إلى حماية كل نقطة ضعف في الشبكة، بينما يحتاج المهاجم إلى العثور على ثغرة واحدة قابلة للاستغلال. ومع اتساع اعتماد محطات الطاقة والمياه والاتصالات على الأنظمة المتصلة بالشبكة، يتسع معه سطح الهجوم.

نقطة الاختناق الرقمية قد تكون خادما أو منظومة اتصالات في منشأة بعيدة عن مركز القرار السياسي

العرب
الخميس 2026/09/17
السنة 49 العدد 13916

قدسية النجف أم قدسية السلطة؟

سمير عادل
كاتب عراقي

يحاول مقتدى الصدر، رئيس التيار الصدري الذي غيّر اسمه إلى "التيار الوطني الشيعي"، الفوز بالآخرة بعد خسارته للدنيا.

فمنذ أن أُقصي عن تشكيل الحكومة، بعد فوز قائمته في انتخابات عام 2022، وفشل "ثورته العاشورائية" عندما قام باقتحام البرلمان ثم تطويق مبنى مجلس القضاء الأعلى، وما أعقب ذلك من إعلانه ترك العمل السياسي، وتقديم قائمته استقالتها من البرلمان، ثم مقاطعته انتخابات عام 2025، حاول خلال الفترة الماضية استغلال أية فرصة للظهور الإعلامي والسياسي، عسى ولعل أن يتمكن من العودة إلى الساحة السياسية مجددًا.

وهو اليوم في حالة انتظار قصوى، لكنها حالة انتظار سلبية، بعكس إخوته في الإطار التنسيقي الذين يقودون السلطة الطائفية في العراق، وهم أيضًا في حالة انتظار، ولكن عبر مناورات سياسية لكسب الوقت. إنه انتظار لما ستؤول إليه الصراعات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، وما ستتمخض عنه من معادلات سياسية جديدة في المنطقة والعراق خصوصا.

ويبدو أن معيار "القدسية" الذي يتحدث عنه مقتدى الصدر هو المعيار نفسه الذي تستخدمه جماعات الإسلام السياسي، بشقّيه الشيعي والسني. ففي تصريحه الأخير حول الحفاظ على "قدسية" مدينة النجف، التي نصّب نفسه سلطةً عليها ـ وسنأتي على ذلك ونسأل عن موقف مجلس القضاء الأعلى منه ـ حدد شروط لهذه القدسية: الرقابة الشديدة على المطاعم والمتاجر، وارتداء الحجاب من قبل العاملات، ومنع البضائع المحرمة. وبغير تنفيذ هذه الشروط، فإن له موقفًا منها.

ومعيار القدسية هنا هو عدم المساس بالصرح الاجتماعي للمنظومة السلطوية لرجال الدين، التي تستند إلى تطويق المرأة والتعامل معها على أنها أساس النجاسة، وأن انتهاك هذا التصور يمثل انتهاكًا للقدسية الزائفة التي يتحدث عنها الصدر. فهو يضع الرقابة الشديدة على المطاعم والمتاجر والبضائع المحرمة في المستوى نفسه مع ارتداء النساء العاملات الحجاب.

الصدر الذي يرى بأم عينيه كيف تعيش جماهير العراق ولم يحرّك ساكنًا لا يهمه معيار القدسية بقدر ما تهمه محاولة استعادة سلطته والظهور إعلاميًا وسياسيًا

فالقدسية، وفق هذا المعيار، لا يراها الصدر ولا رفاقه في الإطار التنسيقي الذي يدير السلطة الطائفية في العراق في تجاوز خط الفقر البالغ 17 بالمئة، حسب الأرقام الحكومية، ولا في ملايين العاطلين عن العمل الذين يتظاهرون مطالبين بفرص عمل تبقيهم على قيد الحياة، ولا في الفساد المستشري.

إن الصدر يرى قدسية المدينة في حجاب العاملات. أي أن المعيار ليس الإنسان، وإنما حماية الطقوس الدينية وإدامتها، لأنها في الحقيقة تدر أموالًا ضخمة.

عندما يشتد الجوع والفقر والفاقة والعوز يخرج لنا رجال الدين والسلطة ليتحدثوا عن قدسية المنطقة والدين والأماكن المقدسة أما الإنسان فلا قدسية له

وبقصد أو من دونه، فإن تصريحات الصدر تذكّرنا بالسياسة التي انتهجها نظام صدام حسين في منتصف التسعينيات. فبعد أن دمّر العراق بحربين، وفُرض على جماهيره حصارًا اقتصاديًا وحشيًا، راح يبني القصور والجوامع، وأعلن "الحملة الإيمانية" لتسويق الدين والحجاب، وأطلق العنان للجماعات المتشددة، وأعاد العراق، على الصعيد الاجتماعي، إلى عصور الوسطى، ليكمل ما تدمر من بنيته الاقتصادية والعمرانية.

وكانت تلك السياسات محاولةً لاستبدال الأيديولوجيا الإسلامية بالأيديولوجيا القومية، بعد فشل الأخيرة في تحقيق الأحلام القومية. وهكذا، عندما يشتد الجوع والفقر والفاقة والعوز، يخرج لنا رجال الدين والسلطة ليتحدثوا عن قدسية المنطقة والدين والأماكن المقدسة، أما الإنسان فلا قدسية له.

وفي قلب هذا الصراع يأتي حجاب النساء ليكمل منظومة "القدسية". أما كل ما يُرتكب من جرائم اجتماعية وسياسية واقتصادية بحق جماهير العراق، فلا معيار للقدسية بشأنه.

من طرف آخر، لا نعرف ما هي السلطة القانونية التي يمتلكها مقتدى الصدر حتى يهدد الجميع بأنه سيتخذ موقفًا إذا لم تُنفّذ شروطه. فهل صدر يختلف عن أي شخص آخر، وكان يمكن أن يمرّ من دون مساءلة من مجلس القضاء الأعلى؟ أم أن رجال الدين والمرجعيات الدينية والسياسية هم فوق القانون، كما نراه اليوم في التعامل مع هادي العامري؟

كما أن الصدر لم يحدد لنا معيار "البضائع المحرمة" التي يريد منعها، ولا طبيعة الرقابة التي يريد فرضها على المحلات التجارية. لكن الصدر، الذي يرى بأم عينيه كيف تعيش جماهير العراق، ولم يحرّك ساكنًا تجاهها، لا يهمه في الحقيقة معيار القدسية، بقدر ما تهمه محاولة استعادة سلطته والظهور إعلاميًا وسياسيًا.

فأي مدينة لها حكومة محلية، وبغض النظر عن محتواها وهويتها، وهي الجهة التي تضع المعايير وتتخذ الإجراءات وتحاسب وفق القانون، وليس مقتدى الصدر أو غيره.

مرة أخرى نقول: إن الصدر يحاول كسب الآخرة، عسى ولعله يعوّض ما خسره في الدنيا.

التيار الصدري يعود من بوابة الحجاب

تونس لا تنهض دفعة واحدة... لكنها تتحرك

علي قاسم
كاتب سوري

قد لا تكون تونس أمام دورة ازدهار مكتملة. المؤشرات الاقتصادية المتاحة لا تسمح بمثل هذا الاستنتاج. فالبلاد لا تزال تواجه عجزاً تجارياً وضغوطاً مالية وتحديات في الإنتاجية والتشغيل والطاقة. لكن الاقتصاديات لا تُقاس فقط بمقدار ما تعانيه، وإنما بقدرتها على إنتاج مصادر جديدة للقوة. وما تكشفه المؤشرات الأخيرة هو أن الاقتصاد التونسي، رغم كل ما يحيط به، لم يفقد قدرته على التجدد.

أكثر ما يستحق الانتباه هو ما يحدث في الصناعة. فقد ارتفعت الاستثمارات الصناعية المصرح بها بنسبة 18 بالمئة خلال الأشهر الأولى من 2026، لتبلغ 754.6 مليون دينار إلى نهاية أبريل، مع 745 مشروعاً وحوالي 12,934 موطن شغل مرتقب. والأكثر دلالة أن الاستثمارات الصناعية الموجهة بالكامل إلى التصدير سجلت نمواً قوياً، بما يشير إلى أن جزءاً من رأس المال الجديد لا يبحث فقط عن السوق التونسية، بل عن موقع داخل الأسواق الخارجية وسلاسل القيمة الدولية.

هذه ليست مسألة رقمية بحتة. فالاستثمار الصناعي الموجه إلى التصدير يقول شيئاً عن موقع تونس في الاقتصاد العالمي. منذ سنوات، كان النقاش حول الصناعة التونسية يدور كثيراً حول قدرتها على البقاء أمام المنافسة الخارجية. أما السؤال الذي يفرض نفسه الآن فهو ما إذا كانت تونس قادرة على الاستفادة من إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية.

لقد تغير العالم الذي بنت فيه الشركات الكبرى شبكات إنتاجها خلال العقود الماضية. الجائحة، والحروب، والتوترات التجارية، ومخاطر النقل، كلها دفعت الشركات إلى إعادة النظر في مفهوم الكفاءة. لم يعد المصنع الأرخص بالضرورة هو المصنع الأفضل إذا كان بعيداً عن السوق، أو يعتمد على طريق تجاري معرض للاضطراب، أو يحتاج إلى أسابيع طويلة للوصول إلى الزبون. أصبحت المرونة والقرب والقدرة على الاستجابة عناصر من القيمة نفسها.

نحو 13 ألف موطن شغل جديد يمثل إشارة مهمة إلى أن الاستثمار الصناعي لا يقتصر على الأرقام بل يترجم إلى فرص فعلية للشباب والاستقرار الاجتماعي

وهنا تملك تونس ميزة لا تحتاج إلى إعادة اختراعها. موقعها على المتوسط، وقربها من أوروبا، وقاعدتها الصناعية القائمة، وخبرتها في الصناعات الميكانيكية والكهربائية ومكونات السيارات وغيرها، تجعلها مرشحة للاستفادة من توجه الشركات الأوروبية نحو تقصير سلاسل الإمداد وتقليل مخاطرها. لكن الموقع وحده لا يكفي. الجغرافيا تمنح الفرصة، والسياسات والمؤسسات هي التي تحولها إلى اقتصاد.

لهذا فإن الارتفاع في الاستثمار الصناعي يجب أن يُقرأ باعتباره فرصة سياسية واقتصادية. فالمطلوب ليس مجرد زيادة عدد المصانع، وإنما رفع نوعية ما تنتجه. تونس لا تستطيع أن تبني مستقبلها على المنافسة في الأجور إلى ما لا نهاية. البلدان التي تبدأ بأجور منخفضة تستطيع جذب الاستثمار، لكنها لا تصبح أكثر ثراءً إلا عندما ترتفع إنتاجيتها ومهاراتها وقيمتها المضافة.

وهنا يصبح خلق الوظائف أكثر أهمية. نحو 13 ألف موطن شغل مرتبط بالمشاريع الصناعية المصرح بها يمثل إشارة مهمة، خصوصاً في اقتصاد يحتاج إلى تحويل النمو إلى فرص فعلية للشباب. الوظيفة ليست مجرد نتيجة اقتصادية؛ إنها أيضاً أداة للاستقرار الاجتماعي، وطريقة لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والاقتصاد. وكلما أصبح الاستثمار قادراً على خلق وظائف خارج المراكز التقليدية، وعلى إدماج المناطق والمهارات الجديدة، أصبح أثره أعمق من مجرد زيادة الناتج.

لكن تونس تمتلك مورداً آخر لا يظهر دائماً في أرقام الاستثمار: رأس المال البشري. وجود أكثر من 680 وحدة بحث ونحو 25 ألف باحث وطالب دكتوراه يمثل قاعدة يمكن أن تصبح واحدة من أهم مزايا البلاد إذا أُحسن ربطها بالاقتصاد. ففي عالم تتنافس فيه الدول على التكنولوجيا والمعرفة، لا تستطيع دولة صغيرة أن تنافس بحجم السوق، لكنها تستطيع أن تنافس بجودة المهارات.

المشكلة، كما هو معروف، ليست في إنتاج المعرفة وحدها. التحدي هو تحويلها إلى قيمة. الباحث الذي يبقى داخل المختبر لا يغير الاقتصاد إلا بقدر محدود؛ أما الباحث الذي تتصل فكرته بشركة أو مصنع أو منتج قابل للتصدير، فإنه يصبح جزءاً من سلسلة إنتاج جديدة. ولذلك فإن العلاقة بين الجامعة والصناعة، وبين مراكز البحث والقطاع الخاص، قد تكون إحدى أهم المعارك الاقتصادية التي تحتاج تونس إلى خوضها في السنوات المقبلة.

وإذا كان التصنيع يمكن أن يمنح الاقتصاد عمقاً، فإن السياحة تمنحه سرعة في جلب العملة الأجنبية. وقد بلغت إيرادات السياحة نحو 3.35 مليار دينار خلال النصف الأول من 2026، بزيادة سنوية لافتة. كما تجاوزت إيرادات العمل والمداخيل السياحية معاً 9 مليارات دينار حتى يوليو. هذه ليست مجرد أرقام جيدة لقطاع موسمي؛ إنها تذكير بأن تونس ما زالت تمتلك أحد أكثر الأصول الاقتصادية وضوحاً في المتوسط: قدرتها على استقبال العالم.

لكن السياحة التونسية لا ينبغي أن تقاس فقط بعدد الوافدين. التحدي الحقيقي هو كم ينفق الزائر، وما الذي يشتريه، وكم يوماً يبقى، وما المناطق التي يزورها، وكم من القيمة التي تبقى داخل الاقتصاد المحلي. فالسياحة التي تعتمد بصورة مفرطة على الشاطئ والفندق تظل محدودة القيمة. أما السياحة التي تربط البحر بالثقافة والتاريخ والمطبخ والموسيقى والصحراء والبيئة والصناعات التقليدية، فإنها تتحول إلى اقتصاد خدمات واسع.

وهنا تدخل الثقافة إلى المعادلة الاقتصادية من الباب الذي تستحقه. تونس لا تحتاج إلى تحويل الثقافة إلى سلعة رخيصة، لكنها تستطيع أن تجعلها جزءاً من تجربة اقتصادية أكثر ثراءً. المدن العتيقة، قرطاج، المهرجانات، الموسيقى، المسرح، المطبخ، الحرف، والمتاحف ليست عناصر منفصلة عن الاقتصاد. إنها أصول يمكن أن تدعم السياحة، وتخلق وظائف، وتشجع المشاريع الصغيرة، وتمنح المدن والمناطق الداخلية أسباباً إضافية لجذب الزوار والاستثمار.

والميزة التونسية هنا هي التنوع في مساحة جغرافية محدودة. يستطيع الزائر أن ينتقل من البحر إلى التاريخ، ومن المدينة إلى الصحراء، ومن المطبخ التقليدي إلى المشهد الثقافي المعاصر خلال مسافات قصيرة نسبياً.

ثم هناك ملايين التونسيين الذين يعيشون خارج البلاد. تحويلاتهم ليست مجرد تدفق مالي يساعد العائلات على مواجهة تكاليف الحياة؛ إنها واحدة من أكثر الروابط الاقتصادية استقراراً بين تونس والعالم. وعندما تتجاوز التحويلات والإيرادات السياحية معاً 9 مليارات دينار في جزء كبير من السنة، فإن ذلك يكشف حجم الاقتصاد غير المباشر الذي يرتبط بالتونسيين في الخارج.

لكن يمكن لتونس أن تطمح إلى أكثر من ذلك. الجالية ليست فقط مصدراً للتحويلات، بل يمكن أن تكون شبكة استثمار ومعرفة وعلاقات تجارية. التونسي الذي يعمل في شركة أوروبية أو مختبر أو مؤسسة مالية يمكن أن يكون جسراً إلى السوق التي يعمل فيها. والتونسي الذي يملك مدخرات يمكن أن يصبح مستثمراً. والتونسي الذي اكتسب مهارة في الخارج يمكن أن ينقلها إلى الداخل. الدول التي نجحت في تحويل جالياتها إلى قوة اقتصادية لم تفعل ذلك عبر طلب المزيد من التحويلات فقط، بل عبر بناء قنوات تجعل رأس المال والخبرة والشبكات تعود إلى الاقتصاد الوطني.

كل ذلك لا يلغي الصورة الصعبة. العجز التجاري ما زال كبيراً، والاقتصاد يحتاج إلى إصلاحات عميقة في الطاقة والإنتاجية واللوجستيات والإدارة والتمويل. كما أن خلق نحو 13 ألف وظيفة مرتقبة لا يعني أن مشكلة البطالة قد حُلّت، ولا أن ارتفاع الاستثمارات الصناعية بنسبة 18 بالمئة يعني أن تونس دخلت مرحلة نمو مستدام.

لكن سيكون من الخطأ المقابل أيضاً أن تصبح الصعوبات سبباً لعدم رؤية التحسن.

هذه هي المشكلة في كثير من النقاشات الاقتصادية حول تونس: إما خطاب متشائم يرى الأزمة في كل شيء، أو خطاب احتفالي يبحث عن "معجزة" في كل رقم إيجابي. والحقيقة، كما هي غالباً في الاقتصاد، أكثر هدوءاً من ذلك. تونس تتحرك داخل مساحة ضيقة، لكنها تتحرك. والاستثمار الصناعي يرتفع، والصادرات تبحث عن أسواق جديدة، والسياحة تستعيد قوتها، والتحويلات توفر متنفساً مهماً، وقاعدة البحث العلمي موجودة، والموقع الجغرافي لم يفقد قيمته.

السؤال إذن ليس: هل خرجت تونس من أزمتها؟ الجواب الواضح هو لا. السؤال الأفضل هو: هل تملك تونس العناصر التي يمكن أن تسمح لها بالخروج منها تدريجياً؟

وهنا تبدو الإجابة أكثر إيجابية. لأن البلدان لا تحتاج دائماً إلى نقطة تحول واحدة. أحياناً تحتاج إلى تراكم طويل من القرارات الصحيحة. مصنع ينجح في التصدير يجذب مصنعاً آخر. شركة تستثمر في مهندس تونسي ترفع قيمة المهارات المحلية. سائح يأتي من أجل البحر يعود من أجل الثقافة. تحويلات تمول مشروعاً صغيراً تصبح استثماراً. جامعة تتعاون مع مصنع تنتج تقنية تدخل السوق. وبمرور الوقت، تتحول هذه النجاحات المنفصلة إلى شبكة اقتصادية أكثر صلابة.

هذه هي النهضة التي يمكن أن تناسب تونس: ليست انفجاراً في النمو، بل تراكم في القدرة.

ولعل أفضل ما تستطيع تونس فعله الآن هو أن تتوقف عن انتظار "القطاع المعجزة" الذي سينقذ الاقتصاد، وأن تبني بدلاً من ذلك منظومة تتكامل فيها القطاعات. الصناعة تحتاج إلى الجامعة، والسياحة تحتاج إلى الثقافة، والتصدير يحتاج إلى اللوجستيات، والطاقة المتجددة تحتاج إلى البحث العلمي، والاستثمار يحتاج إلى إدارة أكثر سرعة، والشباب يحتاج إلى تعليم وتكوين يتناسبان مع الاقتصاد الذي تريد البلاد بناءه لا الاقتصاد الذي ورثته.

في أوروبا القريبة، تتغير الصناعة. وفي أفريقيا، تتوسع الأسواق. وفي المتوسط، تتنافس الدول على الاستثمار والسياحة والخدمات. تونس ليست أكبر من منافسيها، لكنها تمتلك مزيجاً نادراً من الموقع والمهارات والتاريخ والانفتاح الخارجي. وما تحتاجه هو تحويل هذا المزيج إلى إستراتيجية.

لذلك فإن الرقم الأكثر أهمية في المشهد التونسي الراهن قد لا يكون 18 بالمئة، ولا 3.35 مليار دينار، ولا 9 مليارات دينار. الأهم هو ما إذا كانت هذه الأرقام ستصبح بداية لاتجاه مستمر.

فالنمو الحقيقي ليس أن يرتفع مؤشر لعام واحد، وإنما أن تتغير قدرة الاقتصاد على إنتاج الثروة في العام الذي يليه. والاستثمار الحقيقي ليس المال الذي يدخل البلاد، وإنما المهارات والتكنولوجيا والأسواق التي يتركها وراءه. والسياحة الناجحة ليست عدد الغرف المشغولة، وإنما القيمة التي تضيفها إلى المدن والمجتمع. والبحث العلمي لا يقاس بعدد المختبرات فقط، وإنما بما يصل منه إلى المصنع والسوق.

تونس لا تحتاج اليوم إلى قصة كبيرة عن نهضة مفاجئة. تحتاج إلى قصة أكثر واقعية، وربما أكثر طموحاً: بلد يعرف أن مشكلاته لن تختفي سريعاً، لكنه يكتشف في الوقت نفسه أن لديه ما يكفي من نقاط القوة لكي يبدأ في تغيير اتجاهه.

وهذا هو الفارق بين اقتصاد ينتظر الإنقاذ واقتصاد يبدأ في بناء قدرته على إنقاذ نفسه.

تونس لا تنهض دفعة واحدة. ربما لا تستطيع ذلك أصلاً. لكنها تتحرك، وهذا في حد ذاته مهم. وإذا استطاعت أن تحول هذا التحرك إلى تراكم، والتراكم إلى إنتاجية، والإنتاجية إلى وظائف، والوظائف إلى ثقة، فقد يصبح ما يبدو اليوم مجرد مجموعة من المؤشرات الإيجابية شيئاً أكبر بكثير: بداية مسار جديد لا يحتاج إلى معجزة، بل إلى الاستمرار.

اقتصاد يتحرك رغم الضغوط

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الخميس 2026/09/17
السنة 49 العدد 13916

محمد حسين طلبي.. سفير الثقافة الجزائرية في الخليج

مهندس وكاتب حمل وطنه بين حقائبه وحوّل الذاكرة إلى جسر ثقافي

رجل غادر الجغرافيا، لكنه لم يغادر الذاكرة

تتخذ الغربة في التجربة الثقافية الجزائرية معنىً يتجاوز الابتعاد عن الوطن، لتصبح اختبارًا للذاكرة والهوية والوفاء. ومن هذا الأفق تبرز مسيرة محمد حسين طلبي، المهندس والكاتب الذي حوّل سنوات الإقامة خارج الجزائر إلى مساحة للكتابة والتواصل، وظل يحمل وطنه في كتبه ومقالاته وعلاقاته الثقافية، جسرًا بين الجزائر ومحيطها العربي.

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

هناك أشخاص وأصدقاء، حين نريد الكتابة عنهم، نعجز عن العثور على سبب واحد لانتقادهم؛ لأنهم ببساطة خارج المألوف، بحكم نقائهم ونبلهم الإنساني والأخلاقي، وبحكم ذلك الوفاء الهادئ الذي يجعل حضورهم أكبر من الكلمات التي يمكن أن تقال في حقهم. ومن هؤلاء الصديق محمد حسين طلبي، المهندس والكاتب الجزائري، الذي اختار أن يجعل من الثقافة مساحة للحضور، ومن الكتابة طريقًا للوفاء، ومن غربته الطويلة جسرًا يصل الجزائر بمحيطها العربي.

> **الجمع بين الهندسة والأدب ليس مجرد مصادفة في مسيرته. فهو يعكس شخصية لم ترَ تعارضًا بين العلم والثقافة**

التقيته منذ سنوات في إمارة الشارقة، هذه الإمارة التي جعلت من الثقافة مشروعًا، ومن الكتاب والإبداع عنوانًا لحضورها العربي والإنساني. وفي هذا الفضاء الثقافي الرحب وجد طلبي مكانه الطبيعي، بعد رحلة طويلة بدأت من الجزائر، ومرت بسوريا والكويت، وانتهت به مقيمًا في إمارة الشارقة. غير أن المسافة لم تستطع أن تنتزع الجزائر من ذاكرته. بل ربما حدث العكس؛ كلما ابتعد عنها جغرافيًا، ازدادت حضورًا فيوجدانه وكتاباته وحديثه واهتماماته.

من عين ملوك إلى عنابة

ولد محمد حسين طلبي في قرية عين ملوك التابعة لمحافظة قالمة، غير أن مدينة عنابة كانت محطة أساسية في تكوينه ووعيه. هناك تلقى تعليمه في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إلى غاية إغلاقها سنة 1956 من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي، ثم واصل تعليمه في "مدرسة المروانية" و"ثانوية القديس أوغسطين" ومبارك الميلي بمدينة عنابة بعد الاستقلال.

لم تكن طفولته طفولة عادية. فقد عاش سنوات الثورة التحريرية، وعرف مبكرًا معنى الخوف والاقتلاع والتنقل، وإنما انخرط في الحياة الطلابية، وكان عضوًا في اتحاد الطلبة الجزائريين بسوريا بين 1968 و1976، وعضوًا في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في سوريا بين 1974 و1976. "

عاد بعد التخرج إلى الجزائر وعمل في مصنع الحجار بمدينة عنابة حتى سنة 1980، ثم انتقل إلى الكويت، حيث بقي إلى سنة 1990.

وبعد عودته إلى الوطن، عمل في وزارة التكوين المهني بالعاصمة حتى سنة 1993، قبل أن ينتقل إلى الإمارات، حيث عمل في دبي مديرًا للخدمات الميكانيكية في إحدى شركات الأعمال الإنشائية. هكذا توزعت حياته بين أكثر من بلد ومهنة وتجربة، لكنه ظل يحمل في داخله ذلك الخيط الذي يربط كل المحطات بالجزائر. ولعل أجمل ما يميز محمد حسين طلبي أنه، وإن كان يعيش خارج الجزائر، فإن الجزائر حاضرة فيه أكثر مما هي غائبة عنه . إنها تسكن ذاكرته وكتاباته وحديثه. فهو يسحضر الجزائر حيثما حل، ويتحدث عنها باعتبارها وطنًا حيًا، لا مجرد مكان تركه خلفه. ومن شدة تعلقه بالوطن، أطلق عليه البعض لقب "عميد المهاجرين الجزائريين في دول الخليج".

وفي كل مرة ألتقيه فيها، ألمس لديه رغبة حقيقية في العودة والاستقرار في الجزائر. لكن العودة ليست قرارًا بسيطًا بالنسبة إلى من طالت به الغربة. فالسنوات تصنع علاقات جديدة، وأبناء يكبرون، وأحفاد يولدون، وحياة تتشكل في المكان الجديد. وهنا يصبح حلم العودة أشبه بأغنية يرددها الإنسان أكثر مما يمارسها. ولعل ما ينطبق على طلبي ينطبق، بدرجات متفاوتة، على كثير من الجزائريين الذين يعيشون خارج الوطن.

المهندس الذي أصبح كاتبًا

كان من الممكن أن تتوقف حكاية محمد حسين طلبي عند حدود الهندسة. فهو مهندس مارس اختصاصه، وعمل في الصناعة والتكوين المهني، ثم شغل مسؤوليات مهنية في الخليج. لكن الأدب كان يسير معه في طريق موازٍ. حيث فتح لنفسه نافذة واسعة على القراءة والكتابة، وتحولت الثقافة مع مرور الوقت إلى جزء أساسي من هويته.

وعاش لحظة الاستقلال وما رافقها من أحلام كبيرة ببناء وطن جديد.

يقول طلبي في إحدى شهاداته: "أعود قليلًا إلى محطة صغيرة تاريخيًا، أحتفي بعنابة التي لم تنجبني، لكنها أسستني في مرحلة الطفولة، رغم التصعلك والضياع. لا أستطيع وصفها"، إنها عبارة تختصر علاقته العميقة بالمدينة. فعنابة لم تكن مكانًا عابرًا في حياته، وإنما كانت مدينة التكوين، المدينة التي احتضنت طفولته، وفتحت أمامه أبواب المدرسة والكتاب، وظلت بعد ذلك جزءًا من ذاكرته. وقد عاش "الطفل جانبًا من المأساة الاستعمارية بصورة مباشرة. فقد انتقل مع جدته وأمه وأخيه إلى عنابة بعدما فجر المستعمر بيت العائلة في عز الثورة".

ويستعيد تلك السنوات قائلًا: "في بداية الثورة، تعاملت فرنسا مع الحركة بحشد كثيف لتحذير الناس من مصيرهم. عشنا ست سنوات في المدينة القديمة بعد أن سكنّا منزل جدي. جمعية العلماء المسلمين نسبوني إليها، وكانت أختي أول من علمتني الحروف الأولى".

ولعل هذه «الحروف الأولى» كانت بداية علاقة طويلة مع الكلمة. فالطفل الذي عرف الثورة والاستعمار والتهجير، والذي تعلم حروفه الأولى في تلك الظروف، سيصبح بعد عقود كاتبًا يحمل ذاكرته معه ويعيد صياغتها في الكتب والمقالات والشهادات.

الجزائر التي يحملها معه

جاء الاستقلال، وحمل معه أحلام جيل كامل. يقول طلبي: "عشنا مرحلة الاستقلال بمشاعر يصعب وصفها، مع ظروف متشابهة للجميع، ما عدا بعض الاستثناءات. كلّ يعرف الثورة، وهكذا استرجعنا الوطن بشغف. وانطلق وطن جديد على إرث قوي لتأسيس دولة تمناها الشهداء"، لكن استرجاع الوطن لم يكن نهاية الرحلة، وإنما كان بداية لمسار جديد.

حصل محمد حسين طلبي على منحة للدراسة في سوريا، وتخرج مهندسًا في الميكانيك سنة 1976 من جامعة حلب. وهناك لم يكتفِ بالتحصيل العلمي،

هوية مصر على طاولة الإسكندرية.. من الذاكرة إلى أسئلة المستقبل

د. منى لملوم
كاتبة مصرية

أعلنت مكتبة الإسكندرية تفاصيل مؤتمر الهوية الوطنية.. جذور راسخة ورؤية متجددة، المقرر انعقاده خلال الفترة من 21 إلى 23 سبتمبر الجاري، تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، وبمشاركة واسعة من الشباب وممثلي عدد من مؤسسات الدولة، إلى جانب وزراء وخبراء وكتاب وباحثين وفنانين ومتخصصين في العلوم الاجتماعية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقدته مكتبة الإسكندرية، بحضور الدكتور خالد فودة، مستشار رئيس الجمهورية للتنمية المحلية، والمهندس أيمن عطية، محافظ الإسكندرية، والدكتور أحمد زايد، مدير مكتبة الإسكندرية، والدكتور أيمن فريد، مساعد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس قطاع العلاقات الثقافية والبعثات وأمين عام اللجنة الوطنية المصرية، نائبًا عن الدكتور عبد العزيز قنصوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والمهندس وسام صبري، مساعد وزير الشباب والرياضة للكيانات الشبابية، نائبًا عن جوهر نبيل وزير الشباب والرياضة، وأدار المؤتمر الإعلامي الدكتور محمد عبده.

وثيقة الإسكندرية.. المخرج المنتظر للمؤتمر

وأكد الدكتور خالد فودة أن الرئيس عبدالفتاح السيسي أبدى اهتمامًا بالمؤتمر منذ طرح فكرته، ووضعه تحت رعايته، مشيرًا إلى أن الدولة تنتظر ما ستسفر عنه فعالياته من توصيات ومخرجات.

وأوضح أن التحضير للمؤتمر استمر لأكثر من عامين، بهدف مناقشة سبل ترسيخ قيم الهوية المصرية، خاصة لدى الأجيال الشابة، لافتًا إلى أن البرنامج يتضمن جلسات نقاشية وحوارية وورش عمل، وصولًا إلى جلسة ختامية يتم خلالها عرض التوصيات والإعلان عن وثيقة الإسكندرية، تمهيدًا لعرضها على رئيس الجمهورية.

وتأتي الوثيقة باعتبارها أحد أبرز مخرجات المؤتمر، إذ أعلن الدكتور أحمد زايد، مدير مكتبة الإسكندرية، أن التوصيات التي ستخرج بها جلسات المؤتمر ستسهم في صياغتها، على أن يتم الإعلان عنها في ختام الفعاليات.

وقال زايد إن المؤتمر يأتي في إطار الاهتمام ببناء الإنسان وتعزيز الوعي وترسيخ الهوية الوطنية، معتبرًا أن الهوية تمثل أحد العناصر الأساسية في تماسك المجتمع والحفاظ على ذاكرته الجمعية وخصوصيته الثقافية والاجتماعية.

وأشار إلى أن المجتمعات تواجه ما وصفه بقلق الهوية في ظل تنامي الصراعات والإرهاب والتأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، بما يفرض، بحسب رؤيته، مواصلة العمل على حماية المكونات الثقافية والاجتماعية وتعزيز وعي الأجيال الجديدة بها.

من جانبه، أكد المهندس أيمن عطية، محافظ الإسكندرية، أن اختيار مكتبة الإسكندرية لاستضافة المؤتمر يحمل دلالة خاصة، في ظل ما تمثله المكتبة من قيمة ثقافية وحضارية وامتداد تاريخي مرتبط بمكانة المدينة.

وأشار إلى أن الهوية الوطنية هي القاسم المشترك بين المصريين رغم اختلاف خلفياتهم وتجاربهم، مؤكدًا أن الحفاظ عليها مسؤولية مشتركة، وأن الاستماع إلى الشباب يمثل عنصرًا أساسيًا في صياغة رؤية المستقبل، وأضاف أن الإسكندرية، بما تمتلكه من تاريخ طويل وتنوع ثقافي وحضاري، تمثل نموذجًا حيًا للهوية المصرية الممتدة، معربًا عن تطلع المحافظة إلى أن يسهم المؤتمر في الوصول إلى رؤية تحدد سبل الحفاظ على ثوابت الهوية مع التعامل مع المتغيرات الجديدة.

شباب من مختلف المراحل والمؤسسات التعليمية

ويحظى الشباب بمساحة واسعة داخل المؤتمر، إذ يشارك نحو 450 شابًا من مختلف محافظات الجمهورية، مع تمثيل للمحافظات الـ27، وبمشاركة فئات شبابية متنوعة تشمل طلاب التعليم الثانوي العام والفني، وطلاب مختلف الجامعات المصرية، إلى جانب الاتحادات والكيانات الشبابية والكشافة ونماذج المحاكاة البرلمانية، فضلًا عن مجموعات تطوعية تشارك في تنظيم الفعاليات.

ويعكس هذا التنوع محاولة لإتاحة النقاش أمام شرائح مختلفة من الشباب، وعدم قصر قضية الهوية على طلاب الجامعات أو المهتمين بالشأن الثقافي فقط، وإنما فتحها أمام شباب في مراحل تعليمية وبيئات مختلفة.

> **التوصيات التي ستخرج بها جلسات المؤتمر ستسهم في صياغة وثيقة لترسيخ قيم الهوية المصرية، خاصة لدى الأجيال الشابة**

وأوضح المهندس وسام صبري، مساعد وزير الشباب والرياضة للكيانات الشبابية، أن المشاركة الشبابية لن تقتصر على الحضور، وإنما تمتد إلى الجلسات الحوارية وطرح المقترحات والتوصيات المتعلقة بالحفاظ على الهوية وتعزيزها ونقلها إلى الأجيال الجديدة.

وأشار إلى مشاركة نماذج شبابية ملهمة ومجموعات تطوعية في تنظيم المؤتمر، بما يعكس رغبة المنظمين في إتاحة مساحة أكبر للشباب داخل النقاشات المرتبطة بالهوية.

وفي السياق ذاته، أكد الدكتور أيمن فريد، مساعد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن مشاركة شباب الجامعات من مختلف المحافظات، إلى جانب أعضاء هيئة التدريس والشباب المهتمين بالابتكار وريادة الأعمال، تستهدف توسيع دائرة الحوار حول قضايا الشباب والهوية. كما أوضح أن الهوية لا يمكن اختزالها في بعدها الثقافي، وإنما ترتبط ببناء الإنسان وتشكيل وعيه وقدرته على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

برنامج متنوع ووثيقة في الختام

ومن المقرر أن يشهد المؤتمر على مدار ثلاثة أيام جلسات علمية وحلقات نقاشية متوازية بمشاركة وزراء وخبراء وكتاب وباحثين وفنانين، إلى جانب عدد من الفعاليات الثقافية، من بينها معرض للحرف اليدوية ومعرض فني تنظمه وزارة الثقافة.

وتُختتم الفعاليات بجلسة لعرض التوصيات والإعلان عن وثيقة الإسكندرية للهوية الوطنية، يعقبها حفل موسيقي تقدمه أوركسترا مكتبة الإسكندرية.

وفي ختام المؤتمر الصحفي، أُتيح للسادة الصحفيين والإعلاميين توجيه أسئلتهم واستفساراتهم إلى المنصة، لتتحول الجلسة من عرض تفاصيل المؤتمر إلى نقاش مباشر حول بعض القضايا التي تمس جوهر فكرة الهوية وتنعكس على حياة الشباب والمواطنين.

من نبض الشارع إلى منصة المؤتمر.. أسئلة الصحفيين للمسؤولين

وهنا ربما كانت اللحظة الأكثر دلالة في المؤتمر الصحفي، فقد طُرحت على المنصة أسئلة تتجاوز التعريف النظري للهوية إلى اختبارها في الواقع: كيف نطلب من شاب أن يتمسك بهويته ويشعر بالانتماء إلى وطنه، إذا كان قلقًا على فرصته في التعليم أو يرى أمامه ممارسات تمس التراث الذي يُطلب منه أن يعتزّ به؟

ومن بين التساؤلات التي طرحت قضية الطلاب المصريين والوافدين، في ضوء ما أُعلن عن التوجه إلى زيادة أعداد الطلاب الوافدين خلال السنوات المقبلة.

السؤال لم يكن اعتراضًا على وجود الطلاب الوافدين أو على حقهم في الدراسة، وإنما انطلق من هاجس لدى الطالب المصري يتعلق بتكافؤ الفرص وعدالة توزيع المقاعد في الجامعات الحكومية: ماذا لو بذل طالب مصري جهدًا كبيرًا للوصول إلى مجموع يؤهله لتخصص بعينه، ثم وجد أن المنافسة على المقاعد تزداد في الوقت الذي تختلف فيه قواعد القبول بين الطلاب المصريين والوافدين؟

وهو سؤال يتصل بالهوية من زاوية مختلفة؛ إذ إن شعور الشاب بالانتماء لا ينفصل عن إحساسه بأن وطنه يضمن له فرصة عادلة، وأن اجتهاده ودرجاته لا يفقدان قيمتهما عندما يتعلق الأمر بمستقبله.

كما امتدت الأسئلة إلى السياسات التعليمية وآليات اتخاذ القرار: كيف تتم دراسة القرارات الجديدة داخل وزارة التربية والتعليم قبل طرحها للتنفيذ؟ وهل تمر الأفكار الجديدة بمراحل واضحة من الدراسة والتجربة وقياس النتائج وتقييم آثارها على الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور قبل تعميمها؟

مؤتمر يبحث ترسيخ الهوية ويعلن وثيقة الإسكندرية